

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9504

الثلاثاء، 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/20

نيويورك

تصويب

الصفحة 1، العمودان 1 و 2

يصبح نص بيان السفير بيانغ كالآتي

وفي 8 أيلول/سبتمبر، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن تقريره النهائي (انظر S/2023/674)، المقدم عملاً بالفقرة الفرعية 21 (ج) من القرار 2653 (2022)، وناقشت النتائج والتوصيات الواردة في التقرير. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض قدمته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بشأن إجراءات إبرام اتفاق تعاون بين اللجنة والإنتربول.

وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نيابة عن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عملاً بالفقرة 5 من القرار 2664 (2023).

وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء بشأن لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير النهائي للفريق (انظر S/2023/674)، المقدم عملاً بالفقرة الفرعية 21 (ج) من القرار 2653 (2022).

أخيراً، في 4 كانون الأول/ديسمبر، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن برنامج عمل الفريق الممددة ولايته عملاً بالقرار 2700 (2023).

يشرفني أن أخطب أعضاء مجلس الأمن وفقاً للفقرة الفرعية 19 (هـ) من القرار 2653 (2022)، التي قرر المجلس بموجبها أن تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن أعمالها. وسأقدم في بياني لمحة عامة موجزة عن العمل الذي تم الاضطلاع به منذ تقريرتي الأخير إلى المجلس في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر S/PV.9233).

حتى الآن في عام 2023، اجتمعت اللجنة في ست مناسبات في شكل مشاورات غير رسمية وعقدت جلسة إحاطة واحدة للدول الأعضاء.

وفي 14 شباط/فبراير، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن برنامج عمل الفريق المنشأ عملاً بالقرار 2653 (2022)، فضلاً عن عرضين قدمهما الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي 10 آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن تقريره المؤقت (انظر S/2023/189)، المقدم عملاً بالفقرة الفرعية 21 (ج) من القرار 2653 (2022).

وفي 30 حزيران/يونيه، ناقشت اللجنة التقرير المتعلق بزيارة رئيسها إلى هايتي والجمهورية الدومينيكية في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه.



الأمين العام في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدم الفريق خطة عمله إلى اللجنة في 4 كانون الأول/ديسمبر.

كما وجه قرار مجلس الأمن 2700 (2023)، الذي جدد نظام الجزاءات المفروضة على هايتي لمدة عام واحد، اللجنة إلى النظر على وجه السرعة في استكمال قائمة الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات عملاً بالقرار 2653 (2022)، مع مراعاة التقارير المقدمة من فريق الخبراء. وفي هذا الصدد، ما فتئت أتواصل بنشاط مع أعضاء اللجنة لتعزيز وتيسير تنفيذ توجيهات المجلس.

وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، أدرجت اللجنة أربعة أفراد في قائمة الجزاءات، ولا تزال المسألة قيد نظرها الفعلي. وأعتقد أن نظام جزاءات القرار 2653، إلى جانب التدابير الضرورية الأخرى، يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحسين الحالة الأمنية في البلد وفي تهيئة بيئة مواتية لعملية سياسية ناجحة.

وفي ختام فترة رئاستي للجنة القرار 2653، أود أن أشكر أعضاء اللجنة على دعمهم لي بصفتي الرئيس وعلى روح الزمالة التي اتسم بها عملنا. وأود أيضاً أن أشكر حكومة هايتي على تعاونها وكرم ضيافتها خلال زيارتي. أخيراً، أشكر الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، على تعاونها مع اللجنة ومشاركتها في اجتماعات اللجنة هذا العام. وأشجع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز تعاونها مع فريق الخبراء واللجنة.

وفي الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه، زرت هايتي والجمهورية الدومينيكية لأقف بصورة مباشرة على حالة تنفيذ تدابير الجزاءات. وجرت الزيارة عملاً بالفقرة الفرعية 19 (ز) من القرار 2653 (2022)، التي كلف مجلس الأمن اللجنة بموجبها بتشجيع الحوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهمة، ولا سيما دول المنطقة، وساعدت في تعزيز التعاون بين اللجنة وفريق خبراءها وحكومة هايتي، وكذلك مع حكومة الجمهورية الدومينيكية.

وبما أنني قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.9368) بشأن نتائج زيارتي في 6 تموز/يوليه 2023، فلن أقدم مزيداً من التفاصيل اليوم. وأمل أن تقوم اللجنة بأكملها بزيارة هايتي حالما تسمح الظروف بذلك.

وقدم فريق الخبراء المعين عملاً بالقرار 2653 (2022) إلى المجلس تقريراً مؤقتاً في 13 آذار/مارس (انظر S/2023/189) وتقريراً نهائياً في 15 أيلول/سبتمبر (انظر S/2023/674). وبالإضافة إلى ذلك، قدم الفريق تحديثين دوريين إلى اللجنة خلال فترة ولايته. وتضمن التقريران رؤى مفيدة للغاية بشأن الحالة في هايتي، وكذلك بشأن عدد من الأفراد يُحتمل أن يكونوا مسؤولين عن الإجراءات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في هايتي، أو متواطئين أو مشاركين فيها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد مُدّدت ولاية الفريق حتى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 عملاً بالقرار 2700 (2023). وبعد أن عينه